فصل الخطاب

دورية أكاديمية محكمة يصدرها مخبر الخطاب الحجاجي أصوله ومرجعياته وأفاقه في الجزائر
تعنى بالدراسات والبحوث العلمية النقدية واللغوية والأدبية والبلاغية باللغتين العربية والفرنسية

المجلد السابع
العدد الخامس والعشرون

مارس 2019

ردمد ISSN 2335-1071
E-ISSN 2602-5922

رقم الإيداع القانوني 1759 - 2012

جامعة ابن خلدون – تيارت
الجزائر

توجه المراسلات إلى إدارة المخبر أو المجلة
ص.ب. 78 زعرورة _ تيارت 14000 _ الجزائر
أو عبر: faslkhitab@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قواعد النشر بالمجلة

1. تهتم المجلة بنشر كل الأبحاث التي تعالج قضايا في حقل الحجاج والنقد الأدبي والبلاغتين القديمة والجديدة وما يدور في حقل اللغويات وله علاقة بهذه المواضيع . كما يمكن أن تنشر المجلة نقدا متخصصا أو مراجعة أو ترجمة لأحدث المدونات العلمية الصادرة باللغة العربية أو اللسان الأعجمي.

2. لغة النشر عربية، فرنسية، إنجليزية، على أن يصحب البحث بملخصين مجتمعين في صفحة، أحدهما باللغة العربية والآخر إما باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

3. ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي إصدار آخر .

4. يقدم المقال المكتوب بالعربية بخط **(Traditional Arabic)** قياس 14 في المتن و11 في الهامش، أما المكتوب بالأجنبية بخط **Times New Roman** قياس 12 في المتن و10 في الهامش وكلاهما بمسافة 1 سم بين الأسطر وهوامش 4 سم (من الجهات أربع)، وألا يتجاوز البحث عشرين (20) صفحة بما في ذلك الإحالات، التي يشترط أن تكون إلكترونية، أما الجداول والترسيمات والأشكال فتكون صورا **IMAGE** .

5. بعد موافقة اللجنة الاستشارية المؤهلة للخبرة العلمية على الأعمال والبحوث، تعرض على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص يتم اختيارهما بسرية مطلقة. وتحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من صاحب المقال التعديل بما يتناسب ووجهة نظرها في النشر .

6. لا تعبر البحوث المنشورة بالضرورة عن رأي المخبر، والمجلة غير مسؤولة عما ينتج عن أي بحث، والدراسات والبحوث التي ترِد المجلة لا تُردّ إلى لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

7. ترتيب المقالات في المجلة يخضع للتصفيف الفني وليس لاعتبارات أخرى كمكانة الكاتب أو شهرته أو غير ذلك.

الرئيس الشرفي للمجلة

أ.د. بلفضل شيخ

مدير جامعة ابن خلدون . تيارت

مدير المجلة

أ. د. داود امحمد

مدير مخبر الخطاب الحجاجي

المدير المسؤول عن النشر: أ.د. زروقي عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. بوزيان أحمد

المحررون المساعدون:

الأستاذ الدكتور: زروقي عبد القادر، جامعة ابن خلدون تيارت

الأستاذ الدكتور: داود امحمد، جامعة ابن خلدون تيارت

الدكتور: فايد محمد، المركز الجامعي تسمسيلت . الجزائر

المراجعون:

أ.د. زروقي عبد القادر	أ.د. داود امحمد
أ.د. إبراهيم عبد النور	أ.د. مصابيح محمد
د. بوشريحة ابراهيم	د. درويش أحمد
د. مكيكة محمد جواد	دة. قوتال فضيلة
د. موفق عبد القادر	د. دبيح محمد
د. معازيز بوبكر	د. عدة قادة
دة. أحمد الحاج أنيسة	د. شيهان رضوان

دة. بلمهوب هند

الهيئة العلمية الإستشارية

أ.د. طيب بن جامعة . ج. تيارت . الجزائر	أ.د. بشير بويجرة محمد . ج. وهران . الجزائر
أ.د. بوهادي عابد . ج. تيارت . الجزائر	أ.د. عبد السلام محمد الشاذلي . بنها . مصر
أ.د. عباس محمد . ج. تلمسان . الجزائر	أ.د. مرتاض عبد الجليل . ج. تلمسان . الجزائر
أ.د. حسن البنداري . عين شمس . مصر	أ.د. سطمبول الناصر. ج. وهران . الجزائر
أ.د. إبراهيم عبد النور . ج. بشار. الجزائر	أ.د. دراوش مصطفى . ج. تيزي وزو. الجزائر
أ.د. بوحسن أحمد . المغرب	أ.د. بوعرعارة محمد . م. ج. تسمسيلت . الجزائر
أ.د. فيدوح عبد القادر. ج. قطر	أ.د. حسن نعمي . المملكة العربية السعودية

أ.د. أحمد علي إبراهيم الفلاحي . ج. الفلوجة . العراق

الفهـــــــــــرس

ـ كلمة رئيس التحرير.....05

ـ أسئلة النقد وأجوبة البلاغة في التراث العربي، قراءة في مراجعات عبد القاهر الجرجاني.

(بشير دردار).....07

ـ حجاجيَّة الأسلوب الخبري.

(محمد سعيد محفوظ عبد الله).....25

ـ السلالم الحجاجية في كتاب "أطواق الذهب في المواعظ والخطب"للزمخشري، مقاربة تداولية.

(الضاوية لسود).....35

ـ مبدأ القصدية التداولي في خطاب آيات التوحيد في القرآن المجيد.

(سارة كاظم عبد الرضا، علي خليف حسين).....51

ـ منهج ابن الزبير الغرناطي في توجيه الفعلين المتقاربين في المعنى، من خلال كتاب "ملاك التأويل" دراسة تحليلية موازنة.

(محمد فاضل صالح السامرائي).....67

ـ معيارية النقد اللغوي، قراءة في التراث النقدي العربي.

(رزايقية محمود).....89

ـ سيميائية العنوان في الخطاب الشعري، ديوان "تحت ظلال الزيتون" لمفدي زكرياء، نموذجاً.

(بوعافيّة منال، سيدي محمّد بن مالك).....103

ـ الكتابة النسوية، استراتيجية الاختلاف.

(محمد بولخراص).....127

ـ أنماط الصيغ السردية ووظائفها في المتن الحكائي لروايات الأديب الأزهر عطية.

(عباد عبلة).....139

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله

في مجلدها الجديد وعامها السابع وعددها الخامس والعشرين يأتي هذا الإصدار من مجلة فصل الخطاب ليضرب موعدا جديدا لقرائه مع ثلة من الباحثين من خلال مقالات علمية رصينة خضعت لشروط التحكيم.

ولقد تنوعت مقالات هذا العدد بين نقدية وبلاغية ولغوية وسردية، مع غلبة الصبغة التداولية والحجاجية استجابة لخط المجلة العلمي، وما كان هذا التنوع في المقالات إلا لإشباع رغبات القراء على اختلاف توجهاتهم البحثية.

وقد إذا كان بحث "أسئلة النقد وأجوبة البلاغة" منشغلا بتقديم مساءلة للمدونة النقدية حول قضايا تتمحور حول استقلالية النقد كحقل تخصصي وإسهام البلاغة في بناء أطروحته، فهو غير بعيد عن البحث البلاغي حيث سعى بحث "حجاجية الأسلوب الخبري" إلى الربط بين البلاغة القديمة والبلاغة الجديدة والربط بين الأسلوب الخبري والحجاج والتأكيد على حجاجية هذا الأسلوب، وفي المسلك نفسه حاول بحث "السلالم الحجاجية في كتاب أطواق الذهب في المواعظ والخطب للزمخشري مقاربة تداولية" الحفر في النص التراثي من خلال رصد توظيف الزمخشري للسلم الحجاجي قصد إقناع متلقيه ضمن القوانين الحجاجية.

ليأتي بحث "مبدأ القصدية التداولي في خطاب آيات التوحيد في القرآن المجيد" ليقف على مبدأ من مبادئ العرب في كلامها وشرط من شروط اللسان العربي الفصيح والكشف من خلاله عن مكنون أسرار الخطاب القرآني.

وضمن البحث التراثي الأندلسي اللغوي جاء مقال "منهج ابن الزبير الغرناطي في توجيه الفعلين المتقاربين في المعنى من خلال كتاب ملاك التأويل" ليقف على الأفعال المتقاربة في معانيها واختصاص بعض الآيات بهذا الفعل دون غيره مما يقاربه في المعنى ومنهج ابن الزبير في التوجيه المعنوي للأفعال المتقاربة من خلال قراءة استقرائية تحليلية.

وفي سياق النقد اللغوي يأتي بحث "معيارية النقد اللغوي، قراءة في التراث النقدي العربي" هو الآخر ليؤكد على أهمية النقد اللغوي بالنسبة للأثر الأدبي من خلال زاويتين

مختلفتين الأولى من جانب الصحة والخطأ، والثانية من جانب الجودة والرداءة ليتحقق بذلك تعاضد اللغوي والفني في النقد.

أما موضوع "الكتابة النسوية، استراتيجية الخلاف" فيقف الباحث في على رصد السعي الذي اضطلعت به الروائية العربية خصيصاً لإثارة موضوعات متصلة بالمرأة تميزها عن الكتابة الذكورية، وبه تصبح المرأة أكثر وعيا بذاتها ووفاء لقضيتها بفصل المدونة السردية العربية.

كما كان للنص الأدبي الجزائري الحديث حظه من الدراسة في هذا العدد من خلال مقالين اثنين، جاء أولهما بعنوان "سيميائية العنوان في الخطاب الشعري ديوان تحت ظلال الزيتون لمفدي زكريا" ليقف على أثر سيميائية العنوان في الدراسات النقدية للأعمال الأدبية حيث يعتبر العنوان من أهم العتبات الرئيسية لفهم السياقات النصية وذلك من خلال تسليط الضوء على نص للشاعر الجزائري مفدي زكريا، فيما جاء الآخر بعنوان "أنماط الصيغ السردية ووظائفها في المتن الحكائي لروايات الأزهر عطية" باعتبار هذا الأخير المقصود بالدراسة كاتبا وشاعرا جزائريا يمكنه الوقوف على مدى توظيفه لهذه الصيغ وعلاقتها بالأحداث والشخصيات.

هكذا أردنا لهذا العدد أن يفتح آفاقا بحثية جديدة توسِّع من رؤية متتبعي مجلتنا، آملين أن تُقدَح الأفكار لتثري أبحاثا ودراسات مستقبلية، إذ لا حدود بين أي باحث كان ـ وطنيا أو دوليا ـ ومجلتنا، فأبوابها مشرّعة لكل بحث جدي يحركه هاجس المعرفة.

والله من وراء القصد والموفِّق إلى ما فيه صلاح السبيل

رئيس المجلة

الأستاذ الدكتور: داود امحمد

منهج ابن الزبير الغرناطي في توجيه الفعلين المتقاربين في المعنى
من خلال كتاب (ملاك التأويل)
دراسة تحليلية موازنة

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي

جامعة الشارقة ـ الامارات العربية المتحدة

ملخص: موضوع هذا البحث هو (منهج ابن الزبير الغرناطي في توجيه الفعلين المتقاربين في المعنى من خلال كتاب ملاك التأويل . دراسة تحليلية موازنة)، إذ كان لابن الزبير وقفات على الآيات المتشابهة التي تتعاور فيها الأفعال المتقاربة في معانيها ليبين سبب تخصيص كل آية بفعلها. وقد قمت باستقراء هذه الأفعال في كتاب (ملاك التأويل) ودراستها عند ابن الزبير وغيره من العلماء القدامى والمعاصرين. واستهللت بحثي بتعريف موجز بابن الزبير وكتابه الملاك، ثم جعلت دراستي مرتكزة على مبحثين أساسيين: تناولت في الأول منهما منهج ابن الزبير في التوجيه المعنوي للأفعال المتقاربة في معانيها، وفي المبحث الثاني ذكرت منهجه في التوجيه اللفظي لها. وقد استقصيت جميع الأفعال التي ورد ذكرها في الآيات المتشابهة ودراستها، ويمكن أن توصف دراستي بأنها استقرائية تحليلية. وقد توصلت إلى عدة نتائج: منها أن ابن الزبير عني بالتوجيه المعنوي للأفعال كما عني بالتوجيه اللفظي لها، ومنها أن هناك تنوعًا في طريقة توجيه الأفعال، ومنها أنه قد ينفرد في توجيه بعض الأفعال، وقد يكتنف توجيه بعض التكلف.

الكلمات المفتاحية: ابن الزبير الغرناطي . ملاك التأويل . الأفعال المتقاربة المعنى . الآيات المتشابهة

Ibn Al-Zubayr Al-Garnatī's Approach
In selecting Synonymous Pair Verbs through Milaak Al-Taaweel
An Analytical Equilibrium Study

Abstract

The subject of this research is Ibn Zoubir al-Gharnat's approach in directing the two synonymous pair verbs in meaning through the book of the owners of interpretation, an analytical study of arbitrage. Ibn al-Zubayr had to pause on similar verses in which the synonymous pair verbs cooperate in their meanings to show the reason why each verse is

تاريخ إيداع البحث: 27 جانفي 2019.

تاريخ قبول البحث: 20 مارس 2019.

devoted to its action. I have extrapolated these verbs in the Book of the Owners of Interpretation and studied them in Ibn al-Zoubir and other ancient and modern scholars. I began my research with a succinct introduction of Ibn al-Zubayr and his Owners Book, and then I made my study based on two basic subjects: in the first one, I dealt with Ibn al-Zubair's approach in the moral guidance of the synonymous pair verbs in their meanings, and in the second one, I mentioned his approach in its verbal guidance. I have investigated and studied all the verbs mentioned in analogical verses, and my studies can be described as analytical inductive. I have reached several conclusions: among them Ibn al-Zubayr was concerned with the moral guidance of the verbs as well as their verbal guidance.
Keywords: Ibn al-Zoubir al-Gharnatī, the interpretation Owners, synonymous pair verbs, analogical verses, Criticism Questions and Rhetoric answers in Arab Heritage, Reading in of Abdul Qahir Al – Jarjani's reviews

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإن موضوع هذا البحث هو (منهج ابن الزبير الغرناطي في توجيه الفعلين المتقاربين في المعنى من خلال كتاب ملاك التأويل . دراسة تحليلية موازنة) وذلك نحو (انفجرت) و(انبجست)، (ألفينا) و(وجدنا)، (سرّحوهنّ) و(فارقوهنّ) وغيرها من الأفعال. إذ كان لابن الزبير وقفات على الآيات المتشابهة التي تضمنت هذه الأفعال ليبين سبب تخصيص كل آية بفعلها. وقد قمت في هذا البحث بدراسة هذه الأفعال من خلال عرض رأيه ومقارنتها بالآراء الأخرى، إذ لم أقف على دراسة سابقة لكتاب (الملاك) أفردت هذا الموضوع بالبحث على الرغم من أهميته، وعلى الرغم من تعدد الأبحاث التي كتبت عن الملاك، وأذكر منها على سبيل المثال (دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل) وهي رسالة ماجستير للباحث محمد فاضل السامرائي، و(توجيه المتشابه اللفظي بين القدامى والمحدثين، أحمد الغرناطي وفاضل السامرائي: دراسة مقارنة) وهي رسالة دكتوراه للباحث محمد رجائي أحمد الجبالي، و(المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، دراسة مقارنة بين الإسكافي والغرناطي) وهي رسالة دكتوراه للباحث لبيب محمد جبران، و(البلاغة القرآنية في الآيات المتشابهات من خلال كتاب ملاك التأويل) للدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الزيد، و(المتشابه اللفظي في القرآن الكريم ومسالم توجيهه عند أبي جعفر بن الزبير الغرناطي) للدكتور رشيد حمزاوي، وغيرها.

ولم يكن العنوان (تعاور الفعلين المترادفين) لأنأى بنفسي عن الخلاف بين العلماء في وجود الترادف في القرآن الكريم، فقد ذكر محمد نور الدين المنجد "أن الآراء والمواقف حول مسألة الترادف قد اختلفت بين المشتغلين بعلوم القرآن، فكان منها الإقرار بالترادف وإثباته، وكان منها كذلك إنكار وقوعه، وكان كل منهما على درجات متفاوتة وفي اتجاهات متباينة"[1].

وقد استهللت بحثي بتعريف موجز بابن الزبير وكتابه الملاك، ثم جعلت دراستي مرتكزة على مبحثين أساسيين: تناولت في الأول منهما منهج ابن الزبير في التوجيه المعنوي للأفعال المتقاربة في معانيها، وفي المبحث الثاني منهجه في التوجيه اللفظي لها.

وطبيعة هذه الدراسة تحليلية موازنة، إذ قمت بجمع الأفعال المتقاربة المعنى في الملاك وتحليلها من خلال عرض رأي ابن الزبير في الآيتين ومقارنته بالآراء الأخرى التي وقفت عليها. وأود أن أشير إلى أني عُنيتُ في هذا البحث بدراسة الأفعال التي لا تقع فواصل الآيات؛ لأني رأيت أن الدراسات التي عنيت بتناول فواصل الآيات في القرآن قد تضمنت الأفعال المتقاربة في المعنى.

وسأعتمد الطبعة التي هي بتحقيق محمود كامل أحمد، وإذا اقتبست من الطبعة التي بتحقيق سعيد الفلاّح فسأشير إلى ذلك.

نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم، وألاّ يحرمنا أجر المجتهدين.

المبحث الأول: منهج ابن الزبير في التوجيه المعنوي:

عني ابن الزبير الغرناطي بالتوجيه المعنوي للأفعال التي تتقارب في معانيها في الآيات المتشابهة عناية كبيرة. وقد لاحظت في توجيهاته أنماطًا وصورًا مختلفة، فهو قد يدعم رأيه بما ينقله عن المفسرين من الفروق بين معاني الأفعال، وقد يذكر حكمًا نحويًا يخص الفعلين قبل أن يشرع في التوجيه، وقد يهتدي إلى الفرق بين الفعلين من خلال الاستعمال القرآني لهما. وسنقف على الآيات التي ذكرها لعرض رأيه مع ما ذكره العلماء من آراء أخرى فيها.

أولاً: النقل عن المفسرين:

ذكرنا أن ابن الزبير قد يذكر معنى الفعلين ويستشهد على ذلك بما ينقله عن المفسرين. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾** [البقرة: 60]، وقوله: **﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾** [الأعراف:160].

فقد ذكر ابن الزبير أن الفعلين (انفجرت) و(انبجست) يجتمعان في المعنى العام، غير أنهما ليسا على حدّ سواء، بمعنى أنهما ليسا متطابقين في المعنى "بل الانبجاس ابتداء الانفجار، والانفجار بعده غاية له"[(2)]. وقد استدل على ذلك بما نقله عن المفسرَين الأندلسيين: أبي عبد الله الغزنوي القرطبي (ت 671هـ) وابن عطية الأندلسي (ت 541هـ)، إذ نقل عن القرطبي قوله: "الانبجاس أول الانفجار"[(3)]. وقد جاء في تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): "وفي الأعراف: انبجست، والانبجاس أضيق من الانفجار"[(4)]. وهذا قريب مما نقله ابن الزبير عنه، فخروج الماء يكون أوله ضيقًا ثم يتسع.

ونقل ابن الزبير عن ابن عطية قوله: "انبجست: انفجرت، لكنه أخف من الانفجار"[5]. ونجد هذا القول في تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)، فقد جاء فيه: "و(فانبجست) معناه انفجرت، إلا أن الانبجاس أخف من الانفجار"[6]. نلاحظ أنه فسّر الانبجاس بالانفجار ثم استدرك قائلاً: إنه أخف من الانفجار، إذ إن أول انفجار الماء انبجاس لأنه يخرج خفيفًا.

وعموم المفسرين يذكرون أن الكلمتين بمعنى واحد، فها هو الثعلبي (ت 427هـ) ينقل عن أهل التفسير أن معنى "انبجست وانفجرت واحد"[7]. وفي (تفسير الواحدي): "بجس الماء، وانبجاسه: انفجاره... وانبجس وتبجس إذا تفجر"[8]. وفي (تفسير الكشاف): "فانبجست: فانفجرت، والمعنى واحد"[9]. وعدم التفريق نجده عند تلميذه أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، إذ ذكر ما قيل فيهما، فنقل رأي من ذكر أنهما مترادفان، كما نقل رأي من ذكر أن بينهما فرقًا وهو أن الانبجاس هو أول خروج الماء، والانفجار اتساعه وكثرته، ليرجح بعد ذلك أن القرآن استعملهما "بمعنى واحد؛ لأن الآيتين قصة واحدة"[10].

هذا مع العلم أن من المفسرين من فرّق بينهما كالطبرسي (ت 469هـ) والفخر الرازي (ت 606هـ) اللذين ذهبا إلى أن الانبجاس خروج الماء بقلة، والانفجار خروجه بكثرة [11].

وكذلك المعاجم اللغوية التي وقفت عليها لم تفرق بين معنى الفعلين، إذ إنها فسّرت الانبجاس بالانفجار، جاء في (الصحاح): "بجست الماء فانبجس، أي فجرته فانفجر"[12]. وجاء في (أساس البلاغة): "بجس: انبجس الماء من السحاب، والعين: انفجر، وتبجس: تفجر"[13]. وجاء في (لسان العرب): "وبجست الماء فانبجس، أي فجرته فانفجر... وانبجس الماء وتبجس، أي تفجر"[14]. وجاء في (تاج العروس): "وبجّسه الله تبجيسًا من السحاب والعين فانبجس وتبجّس: انفجر وتفجّر، قال الله تعالى: ﴿فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾"[15]. وفي المقابل نجد معجم (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصفهاني . وهو من معاجم المعاني . يبين الفرق بين معنى الفعلين، فقد جاء فيه: "يقال: بجس الماء وانبجس: انفجر، لكن الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع"[16].

وقد اعتمد ابن الزبير ما قيل في الفرق بين معنييهما في بيانه سبب تخصيص كل آية بفعلها فقال: إن موسى في آية البقرة هو الذي طلب السقيا من ربه، قال تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ فناسب إجابته انفجار الماء. في حين ذكر في الأعراف أن قومه هم الذين استسقوا موسى، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ﴾ فقيل جوابًا لطلبهم: (فانبجست) [17].

وذهب الكرماني (ت505هـ) إلى أنه قال في آية البقرة: ﴿كُلُواْ وَاشْرَبُواْ﴾ فجمع بين الأكل والشرب، ولم يرد في الأعراف ذكر الشرب، وإنما قال: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ فناسب

ذكر الانفجار الآية التي فيها الأمر بالشرب، وناسب ذكر الانبجاس الآية التي لم يرد فيها الأمر بالشرب [18]. ونجد التفريق نفسه عند زكريا الأنصاري (ت 926هـ) [19].

ويمكنني أن أضيف سببًا آخر، وهو أن الأمر في آية البقرة كان بالقول ﴿**فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ**﴾ أي أن الله تعالى هو الذي قال لموسى: اضرب بعصاك الحجر. أما في آية الأعراف فقد كان الأمر بالإيحاء ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ**﴾ ولا شك أن الأمر بالقول أقوى من الأمر بالإيحاء، فناسب القول الانفجار، وناسب الإيحاء الانبجاس والله أعلم.

ثانيًا: بيان الحكم النحوي:

قد يذكر ابن الزبير الحكم النحوي للفعلين قبل أن يشرع في توجيه الآيتين اللتين تتضمنهما، كما نرى ذلك في بيانه الفرق بين الفعلين (ألفى) و(وجد)، وذلك في أثناء كلامه على قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا**﴾ [البقرة: 170]، وقوله: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا**﴾ [لقمان: 21]، فهو يقول: "(ألفى) بمعنى (وجد) التي في قولهم: (وجدت الضالة) فتتعدى إلى واحد، ولا يقال: (ألفى) بمعنى (وجد) التي بمعنى (علم) متعديًا إلى اثنين، وما يقع منتصبًا بعد مفعوله في مثل قولك: (ألفيت زيدًا عالمًا) فإنما انتصابه على الحال، بدليل أنه لا يوجد إلا نكرة، فـ (وجد) لفظ مشترك بمعنى العلم، وبمعنى العثور على الشيء الذي هو الوجدان، تقول من هذا: (وجدت الضالة) أي عثرت عليها"[20].

وعلى هذا يكون (ألفى) بمعنى أصاب وصادف [21].

وقد ذهب تلميذه أبو حيان المذهب نفسه فقال: إن (ألفى) "ليست هنا متعدية إلى اثنين؛ لأنها بمعنى (وجد) التي بمعنى (أصاب)"[22].

إنه من المعلوم أن النحاة اختلفوا في تعدية الفعل (ألفى)، فمنهم من ذهب إلى أنه يتعدى إلى مفعولين، ومنهم من ذهب إلى أنه يتعدى إلى مفعول واحد، والثاني منصوب على الحال [23]. وقد ذهب ابن الزبير المذهب الثاني كما رأينا.

وبعد أن عرض رأيه في (ألفى) بيّن سبب تخصيص كل آية بفعلها فقال: "إنه قد تقدم قبل آية البقرة قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ**﴾ [168]، ثم قال: ﴿**إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [169] وخطوات الشيطان وأمره أهواء مضللة، وذلك كله في طرف نقيض من مقتضى العلم. وحصل من هذا أن الشيطان هو الذي يأمرهم ويدعوهم إلى أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، فحصل من هذا أنه لا علم عندهم ولا توهُّمَ علم، وأنهم اعتمدوا اتباع آبائهم

فيما يأمر به الشيطان، فناسب هذا قولهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾، لأن ما ألفوا عليه آباءهم وجدان لا علم معه حاصلاً ولا متوهَّمًا، فناسب جوابهم ما عليه حالهم وما هم عليه.

ولما تقدم في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ [20] فحصل ذكر العلم وإن كان منفيًّا، ولأن جدالهم ينبئ أنهم توهموا أن ذلك علم وأنهم على شيء، فقد حصل من مجادلتهم أنهم يظنون أنهم على علم... ولا يجادل إلا متعلق بشبهة يظن أنها علم، فناسبه قوله تعالى مخبرًا عنهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾ لاشتراك لفظ (وجد) إذ يكون بمعنى العلم"[24].

والذي يبدو لي أنه لا رابط بين هذا التوجيه وبين كون الفعل (ألفى) متعديًا إلى مفعول أو مفعولين. وقد كان يفترض أن يبين ابن الزبير الفرق بين الفعلين (ألفى) و(وجد) في الاستعمال القرآني ثم يبيّن سبب التخصيص. ثم إن توجيهه آية البقرة يكتنفه شيء من التكلف فيما أرى، إذ إن قوله: "لأن ما ألفوا عليه آباءهم وجدان لا علم معه حاصلاً ولا متوهَّمًا"يمكن أن ينطبق على آية لقمان كذلك، وذلك بأن نبدل بالفعل (ألفينا) الفعل (وجدنا).

وقد كان رأي علماء المتشابه اللفظي الآخرين أكثر وضوحًا، إذ قالوا: إن الفعل (ألفى) يتعدى إلى مفعولين دائمًا، والفعل (وجد) يتعدى مرة إلى مفعول واحد، ومرة إلى مفعولين، فهو مشترك، و(ألفى) خاص، فكان الموطن الأول . وهو سورة البقرة . أنسب بالخاص؛ لأن غيره إذا وقع موقعه في الموطن الثاني علم أنه بمعناه، ولذا فالمشترك أولى بالتأخير إلى الموطن الثاني[25].

إن الفعل (ألفى) لم يرد في القرآن إلا فيما هو مشاهد، ولذا لم يلحقه بعض النحاة بأفعال القلوب، وإنما جعلوه في الأفعال المحسوسة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ﴾ [الصافات: 69]، وقوله: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف: 25].

أما الفعل (وجد) فقد ورد في القرآن فيما هو قلبي وغير قلبي (أي حسي)، فمن أمثلة وروده غير قلبي قوله تعالى: ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً﴾ [آل عمران: 37]، ومن أمثلة وروده قلبيًّا قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللّهَ يَجِدِ اللّهَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [النساء:110].

ولكن يبقى السؤال: هل هناك فرق بين معنى الفعلين (ألفى) و(وجد)؟

إن ما وقفت عليه من المعاجم قديمها وحديثها ذهبت إلى أنهما بمعنى واحد. جاء في (لسان العرب): "وألفى الشيء: وجده"[26]. وجاء في (تاج العروس): "وألفاه كاذبًا: وجده كذلك، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ أي وجداه"[27]. وجاء في (المعجم الوسيط): "ألفاه:

وجده وصادفه"[28]. وجاء في (المفردات في غريب القرآن): "ألفيتُ: وجدتُ، قال تعالى: **﴿قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾**"[29].

وكذلك فإن بعض كتب التفسير ذهبت هذا المذهب، فقد جاء في (الكشاف): "و(ألفينا) بمعنى (وجدنا)، بدليل قوله: **﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾**"[30]. وجاء في (تفسير الرازي): "و(ألفينا) بمعنى (وجدنا) بدليل قوله في آية أخرى: **﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾** ويدل عليه أيضًا قوله تعالى: **﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾** وقوله: **﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ﴾**"[31].

وقد يكون هذا سبب عدم اهتداء عائشة بنت الشاطئ إلى الفرق بين معنييهما؛ إذ تقول: "ولا بد أن يكون لهذه الفروق الاستعمالية بين (وجد) و(ألفى) في البيان القرآني وفي اللغة ملحظ من فرق الدلالة لم أهتدِ إليه، أو لعلهما من اختلاف اللغات، وإن لم أجد فيه نصًّا والله أعلم"[32].

ولعل فاضلاً السامرائي قد اهتدى إلى الفرق بين معنييهما فقال: إن القرآن الكريم يستعمل الفعل (ألفى) في حالة الذم الأشد، قال تعالى: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾** [البقرة:170] فنفى عنهم العقل.

في حين قال: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ﴾** [المائدة: 104] فنفى عنهم العلم، ولا شك أن نفي العقل أشد ذمًّا من نفي العلم والاهتداء[33].

ويرى السامرائي أنه تعالى قال: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾** [لقمان: 21] باستعمال الفعل (وجد)، وذلك أن الشيطان لا يدعو إلا من كان له عقل، وعلى هذا فالذم في آية لقمان أقل منه في آية البقرة، ولذا استعمل الفعل (وجد) [34].

أما مشهور مشاهرة فيوجّه الآيتين توجيهًا آخر فيقول: "إن الفريق المخاطب في سورة البقرة يتصف بالجهل والتغرير... وهذا كله يناسبه (ألفى) التي هي بمعنى العثور على الشيء، الذي هو الوجدان... وليس العلم.

وفيها معنى آخر يُفهَم من السياق أيضًا، وهو ثقتهم واتكالهم على غيرهم من الرؤساء والزعماء والآباء أكثر من اعتمادهم على أنفسهم، فهم منقادون لا رأي لهم.

وأما الخطاب الذي في سورة لقمان فهو لفريق من الناس يكابر ويعاند، وذلك على الرغم من إمكانية استخدامهم لعقلهم لو أرادوا ذلك، وهذا يناسبه (وجد) التي هي بمعنى العلم وليس العثور على الشيء"[35].

ويتوصل من هذا التوجيه إلى أن الفعل (ألفى) في القرآن يؤتى به "في سياق المكر والخديعة ومحاولة الإيقاع بالآخرين، وعدم استخدام العقل على الوجه الذي خُلق من أجله"[36].

ونجد مصداق كلامه في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاء مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوَءاً إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [يوسف: 25] إذ نرى أن امرأة العزيز قد استعملت عقلها فيما فيه ضرر وإيقاع بيوسف عليه السلام، وفي قوله تعالى كذلك: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ. فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصافات: 69 . 70]، والمعنى: أنهم وجدوهم على الضلالة فاقتدوا بهم. "إنهم عريقون في الضلالة، وهم في الوقت ذاته مقلدون لا يفكرون ولا يتدبرون، بل يطيرون معجلين يقْفون خطى آبائهم الضالين غير ناظرين ولا متعقلين"[37].

ثالثًا: ذكره الفرق بين معنى الفعلين من خلال الاستعمال القرآني لهما:

وهذا هو الأكثر في توجيه ابن الزبير للأفعال المتقاربة في المعنى، إذ إنه قد يبين الفرق بين معنى الفعلين من خلال الاستعمال القرآني لهما وليس بحسب الفرق اللغوي بينهما. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنقَلَباً﴾ [الكهف: 36]، وقوله: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى﴾ [فصلت: 50] إذ خصت آية الكهف بالفعل: (رددت)، وآية فصلت بالفعل: (رجعت).

يذكر ابن الزبير الفرق بين الفعلين (ردّ) و(رجع) في الاستعمال القرآني فيقول: إن الفعل (ردّ) يحتمل من القهر والتعنيف أكثر مما يحتمله الفعل (رجع)، فـ "إذا قلت منه: رجعته، أو رجع فإنه لا يحتمل ولا يفهم من معنى القهر والتعنيف ما يحتمله (ردّه)، ألا ترى وروده في مثل قوله: ﴿ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَاباً نُّكْراً﴾[الكهف: 87]، وقوله: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: 94]... أما (رجع) وما تصرف منه فقلما يرد في هذا المعنى، وإن ورد فليس ككثرة (ردّ). فأما قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾ فهذا عامّ للمؤمن والكافر وإن كان أظهر في المؤمن فلا معنى تعنيفٍ فيه"[38].

ويبدو أن ما ذكره ليس المعنى اللغوي للفعلين، وإنما هو من خصوصيات التعبير القرآني، إذ إن المعاجم اللغوية ذكرت أن الرد بمعنى الرجوع. جاء في (لسان العرب): "الردّ: صرف الشيء ورجعه"[39]. وجاء في (القاموس المحيط): "والارتداد: الرجوع"[40]. وجاء في (المصباح المنير): "ورددت إليه جوابه: أي رجعت وأرسلت، ومنه (رددت عليه الوديعة)، و(رددته إلى منزله)"[41].

وقد بنى ابن الزبير سبب التخصيص على الفرق الذي ذكره فقال: إن المذكور في آية الكهف أبعد عن الإيمان من المذكور في آية فصلت، إذ إن آية فصلت صالحة لاتصاف المؤمن والكافر، فآية الكهف لا يكاد شيء من كلمها يجري في وصف المؤمن، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ

وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَذِهِ أَبَداً. وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾[35، 36] ثم حكم لنفسه بعد إنكاره البعث باستحقاق ما عجل له من جعل الجنتين كما وُصفتا فقال: ﴿**وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنقَلَباً**﴾.

وهذه الحال ليست كحال ما هو مذكور في فصلت، فإن المذكور في فصلت قوله: ﴿**لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاء الْخَيْرِ**﴾ [49] وهذه الصفة توجد في المؤمنين أيضًا، ثم قال: ﴿**وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى**﴾ وليس هذا القول موازيًا للقول المذكور في الكهف ﴿**لأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنقَلَباً**﴾ فناسب ذلك قوله: ﴿**وَلَئِن رُّجِعْتُ**﴾ لأنه لا معنى للتعنيف فيه[42].

أما الكرماني (ت 505هـ) فيرى أن الرد عن الشيء يتضمن كراهية المردود، بخلاف الرجع "ولما كان في الكهف تقديره: ولئن رددت عن جنتي هذه التي أظن ألاّ تبيد أبدًا إلى ربي، كان لفظ الرد الذي يتضمن الكراهة أوْلى، وليس في (حم)[43] ما يدل على الكراهة، فذكر بلفظ الرجع ليقع في كل سورة ما يليق بها"[44]. وإلى نحو هذا ذهب بدر الدين بن جماعة (ت733هـ)[45].

ويوجههما أحمد رجائي توجيهًا آخر فيقول: "تعالوا نتأمل جواب الشرط في كلتا الآيتين... إن جواب الشرط في الكهف ﴿**لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنقَلَباً**﴾، في حين أن جواب الشرط في فصلت ﴿**إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى**﴾ وبالتأمل نجد أن:

. جواب الشرط في الكهف جملة فعلية فعلها مضارع، كما نجد أن المتكلم [الكافر] يتوقع وينتظر خير المنقلب.

. جواب الشرط في فصلت جملة اسمية، وقد توقع المتكلم [الكافر] أنه له الحسنى تنتظره في الآخرة"[46].

وهذا التوجيه فيه نظر، فإن الجواب في كلتا الآيتين هو جواب القسم وليس جواب الشرط كما ذكر رجائي؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، كقولك: (والله إن قام زيد ليقومنَّ عمرو). قال ابن مالك[47]:

واحذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقسمْ   جوابَ ما أخرتَ فهو ملتزَمْ

وقد اجتمع في قوله: (ولئن) في الآيتين اللام الموطئة للقسم و(إنْ) الشرطية، والسابق اللام، ولذا فالجواب في قوله: ﴿**لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِّنْهَا مُنقَلَباً**﴾ وفي قوله: ﴿**إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى**﴾ للام القسم وليس لـ (إنْ) الشرطية كما ذكر رجائي.

ومن أمثلة ذلك أيضًا الفعلان (خلقَ) و(جعلَ)، إذ ذكر أصحاب المعاجم التي وقفت عليها أن الجعل يأتي بمعنى الخلق والإيجاد، جاء في (تاج العروس): "ويكون بمعنى الخلق والإيجاد فيتعدى إلى مفعول واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾ أي خلقهما"[48]. وجاء في (لسان العرب): "وجعل: خلق"[49]. وجاء في (أساس البلاغة): "جعل الظلمات والنور: خلقهما"[50].

وجاء في (المفردات) أن الفعل (جعل) "يجري مجرى (أوجد) فيتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾"[51].

لكنّ ابن الزبير فرّق بينهما في الاستعمال القرآني فقال: "ولا يرد في الكتاب العزيز لفظ (جعل) في الأكثر مرادًا به الخلق إلا حيث يكون قبله ما يكون عنه الجعل أو منه أو سببًا فيه محسوسًا عنه يكون ذلك المخلوق الثاني، بخلاف (خلق) فإن العبارة تقع كثيرًا به عما لم يتقدم وجوده وجودٌ مغايرٌ يكون عنه هذا الثاني"[52].

ويضرب على ذلك مثالاً قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 1]، فقد ذكر أن سبب استعمال الجعل مع الظلمات والنور أن الظلمات والنور ترتبط بأجرام توجد بوجودها وتعدم بعدمها، أما استعمال الخلق مع السماوات والأرض فسببه أنها لا ترتبط بموجود حادث توجد بوجوده وتعدم بعدمه[53].

وقد سبقه الزمخشري إلى هذا التفريق، إذ قال: "إن الخلق فيه معنى التقدير، وفي الجعل معنى التضمين، كإنشاء شيء من شيء، أي تصيير شيء شيئًا أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة"[54].

ويتضح هذا في قولنا: (خُلِق البحرُ أجاجًا) و(جُعِل الماءُ عذبًا بعد أن كان أجاجًا)، إذ يُفهَم من العبارة الأولى أن البحر أجاج ابتداء، ومن الثانية أن الماء كان أجاجًا ثم صار عذبًا.

بعد ذلك كله يذكر ابن الزبير آيتين متشابهتين ذكر في إحداهما الفعل (خلق)، وفي الأخرى الفعل (جعل) وهما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: 1]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: 189]. بذكر الخلق في آية النساء، والجعل في آية الأعراف.

ويبيّن سبب تخصيص كل آية بفعلها فيقول: إن المقصود من آية النساء التعريف بأولية الخلق، فهي في آدم وحواء، ولذا كان من المناسب استعمال الفعل (خلق). أما آية الأعراف فقد قصد فيها معنى السكن الذي جعله الله من آياته ونعَمه، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ فكانت (جعل) أوقع في هذا الغرض[55].

ويبين فاضل السامرائي سبب تخصيص آية الأعراف بالجعل فيقول: إن آية الأعراف ذكرت ما بعد ذلك من بني آدم، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ. فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: 189 . 190] فمن الواضح أنها ليست في آدم وحواء، وإنما

هي في ذريتهما بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ... فَتَعَالَى اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فإنه لا يصح أن يقال في آدم وحواء: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء فِيمَا آتَاهُمَا﴾. ولذا كان من المناسب استعمال الجعل [56]. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما ذكره ابن الزبير من قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 133] بذكر الفعل (سارعوا). وقوله: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: 21] بذكر الفعل (سابقوا).

ذكرت المعاجم التي وقفت عليها أن السرعة نقيض البطء، والمسارعة: المبادرة [57]. أما السبق فهو القُدْمة في الجري وفي كل شيء [58]. أما كتب التفسير فقد فسّر كثير منها (سابقوا) بـ (سارعوا) دون أن تشير إلى فرق بين معنى الفعلين [59].

لكن ابن الزبير فرّق بينهما فقال: إن المسارعة إلى الشيء قبل مسابقته، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: 61] فذكر في الآية المسارعة ثم المسابقة. وهذا هو الحاصل فيما نراه، إذ لا يحصل السباق دون الإسراع، إذ يكون الإسراع أولاً ثم السباق. ثم يبين سبب تخصيص كل آية بفعلها فيقول: لما كان الأمر كذلك قدّم (سارعوا) في آية آل عمران المذكورة أولاً في الترتيب المصحفي، وأخّر (سابقوا) في آية الحديد المتأخرة في الترتيب، وذلك لبناء المسابقة على المسارعة [60].

وهناك سبب آخر للتخصيص وهو "أنه لما ذكر الجنة بأوسع صفة لها وذكر كثرة الخلق الداخلين فيها وذكر فضله العظيم على عباده قال: (سابقوا) وفي الآية الأخرى قال: (سارعوا) وذلك لأن كثرة الخلق المتوجهين إلى مكان ما تستدعي المسابقة إليه لا مجرد المسارعة" [61].

رابعًا: الشروع في التوجيه من دون تمهيد:

قد يشرع ابن الزبير في بيان سبب التخصيص من دون أي تمهيد كما نرى ذلك في بيانه الفرق بين الفعلين (سرحوهنّ) و(فارقوهنّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النَّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 231]، وقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: 2].

لقد شرع ابن الزبير في توجيه الآيتين ولم يمهّد لهما كما رأينا ذلك في الآيات التي سبق ذكرها فقال: "إن آية البقرة اكتنفها النهي عن مضارة النساء وتحريم أخذ شيء منهنّ، ما لم يكن منهنّ ما يسوّغ ذلك من ألاّ يقيما حدود الله، فلما اكتنفها ما ذكر، وأتبع ذلك بالمنع عن عضلهن... لم يكن ليناسب ما قصد من هذا أن يعبر بلفظ (أو فارقوهن) لأن لفظ الفراق أقرب إلى الإساءة منه إلى الإحسان، فعدل إلى ما يحصل منه المقصود مع تحسين العبارة وهو لفظ

التسريح، قال تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وليجري مع ما تقدم من قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾... وقد روعي في هذه الآي كلها مقصد التلطف وتحسين الحال في الصحبة والافتراق. ولما لم يكن في سورة الطلاق تعرّض لعضل ولا ذكر لمضارّة لم ينكر ورود التعبير بلفظ ﴿أو فارقوهنّ﴾ عن الانفصال، ووقع الاكتفاء فيما يراد من المجاملة في الحالين بقوله: (بمعروف)"[62].

والجدير بالذكر أني لم أقف على لغوي أو مفسر أو من هو معنيّ بتوجيه المتشابه اللفظي في القرآن وقف على هاتين الآيتين وبيّن سبب تخصيص كل آية بفعلها غير ابن الزبير الغرناطي.

ويبقى السؤال: هل هناك فرق بين التسريح والفراق؟

ذكر بعض أصحاب المعاجم أن تسريح المرأة بمعنى تطليقها. جاء في (الصحاح): "وتسريح المرأة: تطليقها"[63]. وجاء في (المصباح المنير): "سرّحت المرأة إذا طلقتها"[64]. وجاء في (تاج العروس): "وتسريح المرأة: تطليقها... وسمى الله عز وجل الطلاق سراحًا فقال: ﴿فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: 49] كما سماه طلاقًا من طلّق المرأة، وسماه الفراق"[65].

كما أن هناك من فسّر الفراق في آية الطلاق بالتسريح، جاء في (البحر المحيط): "﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ أي سرحوهنّ بإحسان"[66].

إن معاني (سرّح) وما اشتق منه يدل على السهولة واليسر واللين. جاء في (لسان العرب): "والتسريح: التسهيل، وشيء سريح: سهل، وافعلْ ذلك في سراح ورواح، أي في سهولة"[67]. وجاء في (أساس البلاغة): "سرّحت شعرها: مشّطته... وأمر سريح: لا مطل فيه... وناقة سُرُح ومنسرحة: سريعة سهلة السير... وسيل سارح: يجري جريًا سهلاً"[68]. وجاء في (تاج العروس): "والتسريح: التسهيل والتفريج... والتسريح: حل الشعر وإرساله قبل المشط... وشيء سريح: سهل"[69].

وإذا تأملنا سياق الآيتين رأينا أن آية البقرة يكتنفها ما يدل على السهولة واليسر واللين في مفارقة الأزواج، قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [228]، وقال: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [232] فناسب ذلك ذكر الفعل (سرحوهن).

إن الله سبحانه يأمر بتخلية سبيل المرأة بسهولة ويسر من غير إضرار بها، ولذا فإن لفظة التسريح لم ترد في القرآن الكريم إلا موصوفة بالمعروف أو الجمال. حتى إن رسول الله عليه الصلاة والسلام أُمِر أن يقول لأزواجه عند تخييرهنّ بين الفراق أو البقاء في عصمته: ﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً ﴾ فاستعمل السراح دون الفراق؛ لأن لفظ الفراق أقرب إلى الإساءة منه إلى الإحسان كما ذكر ابن الزبير.

المبحث الثاني: منهج ابن الزبير في التوجيه اللفظي:

عني ابن الزبير بالتوجيه اللفظي للأفعال المتقاربة في المعنى كما رأينا عنايته بالتوجيه المعنوي لها. وكذلك نرى أنماطًا وصورًا مختلفة في توجيهه، فقد يبين الاستعمال اللغوي للفعلين، وقد يكون التوجيه بحسب ما يكتنف اللفظة من ألفاظ شبيهة بها تقتضي وجود هذه اللفظة معها، وقد يجمع بين التوجيهين اللفظي والمعنوي للآيتين المتشابهتين، وقد يكون بحسب العموم والخصوص، وإليك التفصيل:

أولاً: الاستعمال اللغوي للفعلين:

قد يذكر ابن الزبير الاستعمال اللغوي للفعلين قبل الشروع في التوجيه، ومن أمثلة ذلك كلامه على قوله تعالى: **﴿حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾** [هود: 40]، وقوله: **﴿فَإِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾** [المؤمنون:27]. إن الآيتين تتحدثان عن قصة نوح عليه السلام، وفي كلتا الآيتين يأمر الله نوحًا أن يحمل في السفينة من كلٍّ زوجين اثنين، لكن الأمر كان في الأولى بقوله: (احمل فيها)، وفي الثانية بقوله: (اسلك فيها).

يمهد ابن الزبير لتوجيهه ببيان الاستعمال اللغوي للفعلين، فيذكر أن لفظ (حمل) أوسع استعمالاً في اللغة من لفظ (سلك)، ويدلل على ذلك بأنك تقول: (حملت الشيء إلى فلان)، و(حملته على كاهلي)، و(حملت العلم عن فلان)، و(حمل فلان الأمانة)، و(حمله الغضب على كذا)، و(حمل الفارس على صاحبه)، و(حملتِ المرأة والشجرة)، ولا تقول في شيء من هذا (سلك).

أما (سلك) فهي أقل استعمالاً، فإن العرب تقول: (سلكت الشيء في الشيء)، و(أسلكته) أي أدخلته، قال تعالى: **﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾** [القصص: 32] أي: أدخلها، وقال: **﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾** [المدّثر: 42] أي: ما أدخلكم، وقال: **﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَاباً صَعَداً﴾** [الجن: 17] أي: يدخله فيه [70].

وقد ربط ابن الزبير ما بين سعة استعمال (احمل) وتفصيل الكلام في سورة هود، وما بين قلة استعمال (اسلك) والإيجاز والإجمال في سورة المؤمنين. إذ إن قصة نوح في سورة هود أطول منها في سورة المؤمنين. جاء في (ملاك التأويل): "فوجه ورودها في سورة هود مناسبتها من حيث المعنى ومن حيث ما اقترن بها من لفظ (قلنا) فطال الكلام لفظًا مع ما أشرنا إليه من سعة المحامل وإن لم يرد جميعها هنا، لكن ناسب مجموع هذه العبارة ما ورد في سورة هود من استيفاء قصة نوح عليه السلام وطول الكلام بذلك.

وأما آية المؤمنين ففي قصة نوح فيها إيجاز وإجمال، ألا ترى أنها في كلمها وعدد حروفها . أعني آية هود . على الضِّعف، أو أطول مما في سورة المؤمنين. فلذلك ورد في سورة المؤمنين لفظ (اسلك) لإيجازه من حيث معناه وعروّه عن اقتران لفظ (قلنا) أو غيره مما يحرز الطول، بخلاف ما في سورة هود. ومما يعضد هذا المقصد ويشهد له قوله تعالى في سورة هود: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا**﴾، وفي سورة المؤمنين: ﴿**فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا**﴾ فتأمل تنظير (حتى وإذا) وهي على أربعة أحرف . بفاء التعقيب في سورة المؤمنين في قوله: (فإذا)، وإنما الفاء على حرف واحد، فنوسب بالفاء موضعها المبني على الإيجاز، وبـ (حتى) موضعها المبني على الاستيفاء والطول"[71].

ويمكننا إضافة سبب آخر للتخصيص مستفيدين مما ذكر ابن الزبير من سعة استعمال (احملْ) وضيق استعمال (اسلكْ) فنقول: إنه في آية هود أسند الله تعالى القول إلى نفسه فقال: ﴿**قُلْنَا احْمِلْ**﴾. أما في آية (المؤمنون) فقد ذكر أن الأمر كان عن طريق الإيحاء فقال: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا...** ﴾ الآية، فناسب إسناد القول إلى ذاته العلية أن يأمر بقوله: (احمل) الذي هو أوسع استعمالاً، وناسب الإيحاء أن يقول: (اسلك) الذي هو أضيق استعمالاً والله أعلم.

إن السلوك هو النفاذ في الطريق، يقال: سلكت الطريق، قال تعالى: ﴿ **لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً** ﴾ [نوح: 20]، وقد يأتي بمعنى الدخول، يقال: سلك يده في الجيب وأسلكها: أدخلها فيه [72]. جاء في (معجم مقاييس اللغة): "(سلك) السين واللام والكاف أصل يدل على نفوذ شيء في شيء. يقال: سلكت الطريق أسلكه، وسلكت الشيء في الشيء: أنفذته"[73]. وجاء في (روح المعاني): "﴿**فَاسْلُكْ فِيهَا**﴾ أي أدخل فيها، يقال: سلك فيه، أي دخل فيه، وسلكه فيه، أي أدخله فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ**﴾"[74].

إن الحمل عادة يكون بعد السلوك، فالسلوك أسبق من الحمل، إذ لا بد أن يكون هناك إدخال أولاً ثم حمل، وقد ذكر في قصة نوح في سورة هود ما يدل على الحمل، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**﴾، وقوله: ﴿**وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ** ﴾ إذ كيف تجري بهم إلا إذا كانوا محمولين فيها؟ وقوله: ﴿**يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا** ﴾، وقوله: ﴿ **قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلاَمٍ مِّنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ** ﴾ فالهبوط يقتضي أنه كان محمولاً في السفينة ثم يهبط منها، في حين لم يرد في القصة في سورة المؤمنين ذكر للحمل ولا ما يدل على الحمل، وإنما قال: ﴿ **وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ. فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ. وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ** ﴾ [المؤمنون: 27 . 29] وتنتهي القصة، ولا نرى أي ذكر للحمل ولا ما يدل عليه، فكان من المناسب ذكر الحمل في آية هود وحدها [75].

ثانيًا: التوجيه بحسب السمة التعبيرية للسياق:

قد يوجه ابن الزبير الآيتين بحسب ما يكتنف اللفظة من ألفاظ شبيهة بها تقتضي وجود هذه اللفظة معها، من ذلك قوله تعالى: **﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً﴾** [طه: 53] بذكر الفعل (سلك)، وقوله: **﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْداً وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾** [الزخرف: 10] بذكر الفعل (جعل).

يقول ابن الزبير: إن سبب التخصيص هو أنه "اكتنف لفظ (جعل) في الزخرف قوله تعالى: **﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾** [3]، وقوله بعدها: **﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾** [12] فناسب هذا ذكر الجعل"[(76)].

وهذا الاكتناف أورده في توجيه آيات أخرى كقوله تعالى: **﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُواْ﴾** [النحل: 34]، وقوله: **﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾** [الزمر: 51].

فقد ذكر أن آية النحل تقدمها قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُاْ السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** [28] فقد قيل بناءً على قولهم: **﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾**: **﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُواْ﴾** وتناسب هذا بيّن.

أما آية الزمر فقد تقدمها قوله تعالى: **﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون﴾** [48]، ثم قال بعدها: **﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾** [50]، ثم قال: **﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاء سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾** [51] فلما وقعت الآية بين ألفاظ الكسب ناسب اختيار فعل الكسب [(77)].

ثالثًا: الجمع بين التوجيهين اللفظي والمعنوي:

ذكرنا أن من منهج ابن الزبير الجمع بين التوجيهين اللفظي والمعنوي للآيتين المتشابهتين. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾** [البقرة: 170]، وقوله: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا﴾** [لقمان: 21]

وقد مر بنا التوجيه المعنوي للآيتين. وقد أضاف ابن الزبير توجيهًا لفظيًّا لهما فقال: "وجواب ثان: وهو أن (ألفى) أكثر حروفًا من (وجد)، فناسب لفظ (ألفى) طول آية البقرة، وناسب لفظ (وجد) إيجاز آية لقمان، مراعاة ملحوظة في البلاغة، فحصل التناسب في اللفظ والمعنى"[(78)]. ويبدو لي أن هذا التوجيه يكتنفه التكلف، إذ ليس هناك فرق كبير بين عدد كلمات الآيتين، إذ إن عدد كلمات آية البقرة (22) اثنتان وعشرون كلمة، وعدد كلمات آية لقمان (21) إحدى وعشرون كلمة، فالفرق بينهما كلمة واحدة، ولذا أقول: ليس من المناسب بناء التوجيه على هذا الفرق البسيط بينهما.

رابعًا: العموم والخصوص:

قد يوجه ابن الزبير الآيتين وفقًا لما يفيده الفعلان في سياقهما من العموم والخصوص، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَآئِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111]، وقوله: ﴿قَالُوا أَرْجِهِ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الشعراء: 36] بذكر فعل الإرسال في آية الأعراف، وفعل البعث في آية الشعراء.

تناول ابن الزبير الآيتين من حيث الخصوص والعموم، فذكر أن السبب هو أن الفعل (أرسلْ) أخص في باب الإرسال من (ابعث)، واستدل على ذلك أنه لا يقال: (أرسلْ) إلا فيما كان فيه معنى الانتقال حقيقة أو مجازًا. أما (بعث) فهو أوسع، فإنه يقع بمعنى الإرسال وبمعنى الإحياء، ومنه البعث الأخروي، أي فيه اشتراك.

وفي الاستعمال القرآني إذا وردت لفظتان متقاربتان في المعنى، لكن إحداهما تدل على الخصوص، والأخرى تدل على العموم، فإنه يرد ذكر ما يدل على الخصوص أولاً، ولذا ذكر الفعل (أرسل) الدالّ على الخصوص في سورة (الأعراف) المذكورة أولاً، وذكر الفعل (ابعث) الدالّ على العموم في السورة المذكورة ثانيًا وهي الشعراء [79].

أما الخطيب الإسكافي فيوجه آيتي الأعراف والشعراء توجيهًا آخر فيقول: إن البعث لا يتضمن ترتيبًا، أما الإرسال فأصله تنفيذ من فوق إلى أسفل.

وبناء على هذا المعنى لكلا الفعلين يتبين له سبب التخصيص، فيقول: إن ""أرسل" في سورة الأعراف حكاية قول العامة للملأ المؤدين كلام فرعون إليهم، فلما تعالى عليهم ولم يخاطبهم بنفسه كان قولهم في جواب ما استأمرهم فيه واستشارهم في فعله على الترتيب الذي رتب لهم في الخطاب، فكانت الحكاية باللفظ الذي يفخم، كما فخم تحميله ملأه أن يؤدوا كلامه إلى مَن دونهم.

ولما تناولت الحكاية في سورة الشعراء ما تولاه فرعون بنفسه من مخاطبة قومه بإسقاط الحجاب بينهم وبينه، وتسوية قدرهم بقدره لقوله: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ﴾ [الشعراء: 34] كان هذا الموضع مخالفًا للموضع الأول في مقتضى الحال من التفخيم، فخصّ باللفظ الذي ليس فيه ما في الأول من التعظيم وهو قوله: (ابعث)"[80].

ويوضح بدر الدين بن جماعة قول الخطيب فيقول: "ان (أرسلْ) أكثر تفخيمًا من (ابعث) وأعلى رتبة لإشعاره بالفوقية. ففي الأعراف حكى قول الملأ لفرعون، فناسب خطابهم له بما هو أعظم رتبة تفخيمًا له. وفي الشعراء صدّر الكلام بأنه هو القائل لهم، فناسب تنازله معهم ومشاورته لهم قولهم: (ابعث)"[81]. ويرى الأنصاري أن اللفظتين بمعنى واحد، وإنما خصصت كل آية بلفظتها "تكثيرًا للفائدة في التعبير عن المراد بلفظين متساويين معنى"[82].

ونقول: إنهما ليسا بمعنى واحد تمامًا، إذ البعث فيه معنى الإرسال وزيادة، إذ فيه معنى الإثارة والتهييج، جاء في (المفردات في غريب القرآن): "أصل البعث إثارة الشيء وتوجيهه، يقال: بعثته فانبعث"[(83)]. وجاء في (لسان العرب): "والبعث في كلام العرب على وجهين: أحدهما: الإرسال كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَى﴾ [الأعراف: 103] معناه: أرسلنا، والبعث: إثارة بارك أو قاعد، تقول: بعث البعير فانبعث، أي أثرته فثار... وبعث البعير فانبعث: حلّ عقاله فأرسله، أو كان باركًا فهاجه"[(84)].

وقد يجمع بين أكثر من تناسب لفظي للآيتين، أحدهما: ما يفيده الفعلان من العموم والخصوص، والآخر: بحسب صيغ كلماتها، مثال ذلك كلامه على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ﴾[البقرة: 49] بذكر الفعل (يذبّحون). وقوله: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَونَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ﴾[الأعراف: 141] بذكر الفعل (يقتّلون).

فقد وجههما بناء على ما يفيده الفعلان من العموم والخصوص فقال: "إن الذبح منبئ عن القتل وصفته، وأما اسم القتل فلا يُفهِم غير إعدام الحياة بتناول من غير المقتول في الغالب"[(85)]. وهذا يعني أن الذبح يدل على الخصوص، والقتل يدل على العموم.

ثم يوجه آية البقرة بناء على ذلك فيقول: "فعبّر أولاً بما يوفي المقصود من الإخبار بالقتل وصفته مع إحراز الإيجاز... فقيل: يذبّحون"[(86)]. ومن الواضح أنه بدأ بالفعل الدالّ على الخصوص وهو الذبح ثم الفعل الدالّ على العموم وهو القتل وفقًا لقاعدة الاستعمال القرآني.

والأمر الآخر أنه وجّه الآيتين بحسب تناسب صيغ كلماتها، فذكر أن سبب قوله: (يذبّحون) بالتضعيف في آية البقرة هو أنه قال: (نجّيناكم) بالتضعيف أيضًا فقال: "فإن التضعيف في (نجّيناكم) يناسب التضعيف بعده في قوله: (يذبّحون)، ولم يكن لفظ (أنجيناكم) غير المضاعف ليناسب (يذبّحون) فروعي مناسبة اللفظ بما بعد"[(87)]. وذكر أن سبب قوله: (يقْتُلون) في آية الأعراف هو أن لفظ (يقْتُلون) "أوجز من لفظ (يذبّحون) لأجل التضعيف، إذ لفظ (يذبّحون) أثقل لتضعيفه"[(88)]. ومن الواضح أن ابن الزبير وجّه آية الأعراف وفقًا لرواية ورش عن نافع ﴿يُقْتُلُونَ أَبْنَاءكُمْ﴾ بتخفيف التاء[(89)].

ويبدو لي أن هذا التوجيه فيه من التكلف ما فيه، إذ لو أخذ برواية حفص عن عاصم ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءكُمْ﴾ بتضعيف الفعل لبطل هذا التوجيه، إذ سيصير الفعلان (يذبّحون) و(يقتّلون) مضعفين والله أعلم.

خاتمة البحث:

في ختام رحلتي مع موضوع (منهج ابن الزبير الغرناطي في توجيه الفعلين المتقاربين في المعنى من خلال كتاب ملاك التأويل . دراسة تحليلية موازنة) يمكنني أن أجمل النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث بالنقاط الآتية:

1 . عني ابن الزبير بالتوجيه المعنوي للأفعال كما عني بالتوجيه اللفظي لها.

2 . في توجيهه المعنوي رأينا أن هناك تنوعًا في طريقة توجيهه الأفعال، فقد ينقل عن المفسرين ما ذكروه من الفروق بين الأفعال كما في (انفجرت) و(انبجست). وقد يذكر الحكم النحوي للفعلين قبل الشروع في توجيه الآيتين كما في (ألفينا) و(وجدنا). وقد يذكر الفرق بين الفعلين من خلال الاستعمال القرآني لهما كما في (رددت ورجعت)، و(خلق وجعل)، و(سارعوا وسابقوا). وقد يشرع في التوجيه من دون تمهيد كما في (سرحوهنّ) و(فارقوهنّ).

3 . وفي توجيهه اللفظي للأفعال رأينا أنماطًا وصورًا مختلفة، فقد يذكر الاستعمال اللغوي للفعلين قبل الشروع في التوجيه كما في (احمل) و(اسلك)، وقد يكون بحسب السمة التعبيرية للسياق كما في (سلك وجعل)، و(عملوا وكسبوا). وقد يجمع بين التوجيهين اللفظي والمعنوي كما في (ألفينا) و(وجدنا)، وقد يكون بحسب العموم والخصوص كما في (أرسلْ وابعث) و(يذبّحون ويقتّلون).

4 . قد لا يكون هناك رابط بين الحكم النحوي الذي يذكره ابن الزبير للفعلين وتوجيهه لهما كما رأينا ذلك في توجيهه الفعلين (ألفى) و(وجد).

5 . قد لا يذكر المفسرون وأصحاب المعاجم الفرق بين الفعلين المتقاربين في المعنى، أو يذكرون أنهما بمعنى واحد، ولكن يتوصل ابن الزبير إلى الفرق من خلال الاستعمال القرآني لهما.

6 . انفرد ابن الزبير بتوجيه بعض الأفعال كما رأينا ذلك في الفعلين (سرحوهنّ) و(فارقوهنّ).

7 . قد يكتنف توجيه ابن الزبير بعض التكلف كما رأينا ذلك في توجيهه الفعلين (يذبّحون) و(يقتّلون)، والفعلين (ألفينا) و(وجدنا).

مراجع البحث وإحالاته:

(1) المنجد: محمد نور الدين . الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق . الطبعة الأولى . دار الفكر . سوريا . 1997 . صفحة 109.

(2) الغرناطي: أحمد بن الزبير. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل . تحقيق محمود كامل أحمد . الطبعة الأولى . دار النهضة العربية . بيروت . لبنان . 1405هـ . 1985م، والأخرى بتحقيق سعيد الفلاّح . الطبعة الأولى . دار الغرب الإسلامي . بيروت . 1983م . 67/1.

(3) ابن الزبير: ملاك التأويل 68/1.

(4) القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد . الجامع لأحكام القرآن . تحقيق عبد الله التركي . الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة . 1427هـ . 2006م . 138/2.

(5) ابن الزبير: ملاك التأويل 68/1.

(6) الأندلسي: ابن عطية . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . تحقيق الرحالة الفاروق وآخرين . الطبعة الثانية . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر . 1428هـ . 2007م . 226/1.

(7) الثعلبي: أبو إسحاق أحمد بن محمد . الكشف والبيان . تحقيق أبي محمد بن عاشور . الطبعة الأولى . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . 1422هـ . 2002م . 295/4.

(8) الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد . الوسيط في تفسير القرآن المجيد . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . 1415هـ . 1994م . 419/2.

(9) الزمخشري: جار الله محمود بن عمر . تفسير الكشاف . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود . الطبعة الأولى . مكتبة العبيكان . 1418هـ . 1998م . 521/2.

(10) الأندلسي: أبو حيان . البحر المحيط . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . 1413هـ . 1993م . 390/1.

(11) ينظر الطبرسي: الفضل بن الحسن . مجمع البيان في تفسير القرآن . الطبعة الأولى . دار العلوم للنشر والتوزيع . بيروت . لبنان. 1426هـ . 2005م . 279/4، والرازي: فخر الدين (606هـ/1210م) تفسير الرازي . الطبعة الأولى . دار الفكر. بيروت . لبنان . 1401هـ . 1981م. 103/3، 36/15.

(12) الجوهري: إسماعيل بن حماد . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . الطبعة الرابعة . دار العلم للملايين . بيروت . لبنان . 1990م . 907/2. (مادة: بجس)

(13) الزمخشري: جار الله محمود بن عمر. أساس البلاغة . تحقيق محمد باسل عيون السود . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . 1419هـ . 1998م . 46/1. (مادة: بجس)

(14) ابن منظور: محمد بن مكرم . لسان العرب . دار المعارف . مصر . ص 212. (مادة: بجس)

(15) الزبيدي: محمد المرتضى . تاج العروس من جواهر القاموس . تحقيق عبد المجيد قطامش . الطبعة الأولى . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت . 1422هـ . 2001م . 426/15. (مادة: بجس)

(16) الأصفهاني: الراغب . المفردات في غريب . ضبطه محمد خليل عيتاني . الطبعة الثانية . دار المعرفة . بيروت . لبنان . 1420هـ . 1999م . ص47.

(17) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 68/1.

(18) ينظر الكرماني: محمود بن حمزة . البرهان في متشابه القرآن . تحقيق عبد القادر أحمد عطا . دار الفضيلة، ص: 74.

(19) الأنصاري: أبو يحيى زكريا . فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن . تحقيق محمد علي الصابوني . الطبعة الأولى . دار القرآن الكريم . بيروت . لبنان . 1403هـ . 1983م . ص 28.

(20) ابن الزبير: ملاك التأويل 103/1.

(21) ينظر الأندلسي: أبو حيان . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . تحقيق حسن هنداوي . الطبعة الأولى . دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع . السعودية . الرياض . 1426هـ . 2005م . 26/6.

(22) الأندلسي: أبو حيان . البحر المحيط 655/1.

(23) ينظر أبو حيان: التذييل والتكميل 29/6.

(24) ابن الزبير: ملاك التأويل 104/1.

(25) ينظر الإسكافي: الخطيب . درة التنزيل وغرة التأويل . الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . 1416هـ . 1995م . ص21 . 22، والكرماني: البرهان 80، والأنصاري: فتح الرحمن 48 . 49.

(26) ابن منظور: لسان العرب 4056. (مادة: لفو)

(27) الزبيدي: تاج العروس 471/39. (مادة: لفو)

(28) مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط . مكتبة الشروق الدولية . الطبعة الرابعة 1425هـ . 2004م . ص 833. (مادة: لفو)

(29) الزمخشري: الكشاف 356/1.

(30) الأصفهاني: الراغب . المفردات في غريب القرآن 476.

(31) الرازي: تفسير الرازي 706/5.

(32) بنت الشاطئ: عائشة عبد الرحمن . الإعجاز البياني للقرآن . الطبعة الثالثة . دار المعارف . 1404هـ . 1984م . ص387.

(33) السامرائي: فاضل صالح: برنامج لمسات بيانية . قناة الشارقة الفضائية.

(34) السامرائي: فاضل . برنامج لمسات بيانية . قناة الشارقة الفضائية.

(35) مشاهرة: مشهور . المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة نقدية بلاغية . الطبعة الأولى . عالم الكتب الحديث . الأردن . 1431هـ . 2010م . ص 158.

(36) مشاهرة: المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة نقدية بلاغية . ص 158.

(37) قطب: سيد (ت1386هـ 1966م) في ظلال القرآن . الطبعة الثانية والثلاثون . دار الشروق . 1423هـ . 2003م. 2991/5.

(38) ابن الزبير: ملاك التأويل 646/2 . 647.

(39) ابن منظور: لسان العرب 1621. (مادة: ردد)

(40) الفيروزابادي: مجد الدين . القاموس المحيط . الطبعة الثالثة . المطبعة المصرية . 1353هـ . 1935م . 294/1. (مادة: ردد)

(41) الفيومي: أحمد بن محمد . المصباح المنير. مكتبة لبنان . بيروت 1987م. ص85 . 86. (مادة: ردد)

(42) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 645/2 . 646.

(43) أي فصلت.

(44) الكرماني: البرهان 169.

(45) ينظر ابن جماعة: بدر الدين . كشف المعاني في المتشابه من المثاني . تحقيق عبد الجواد خلف . الطبعة الأولى . دار الوفاء للنشر والتوزيع . المنصورة . 1410هـ . 1990م . ص 240.

(46) رجائي: توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين 400.

(47) ينظر ابن عقيل: بهاء الدين (ت 769هـ/1367م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . 1426هـ . 2005م . 35/4.

(48) الزبيدي: تاج العروس 251/25 (مادة جعل).

(49) ابن منظور: لسان العرب 637 (مادة جعل).

(50) الزمخشري: أساس البلاغة 251/25 (مادة جعل).

(51) الأصفهاني: الراغب . المفردات في غريب القرآن 101.

(52) ابن الزبير: ملاك التأويل 186/1 . 187.

(53) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 187/1.

(54) الزمخشري: تفسير الكشاف 320/2.

(55) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 187/1 . 188.

(56) ينظر السامرائي: فاضل . أسئلة بيانية في القرآن الكريم . الطبعة الثالثة . دار ابن كثير . سوريا . دمشق . 1437هـ . 2016م . 48/2 . 49.

(57) ابن منظور: لسان العرب 1994، والمعجم الوسيط 457، والأصفهاني: المفردات 236 (مادة: سرع).

(58) ابن منظور: لسان العرب 1928 (مادة: سبق).

(59) ينظر الثعلبي: الكشف والبيان 244/9، والبغوي: أبو محمد . معالم التنزيل المعروف بـ (تفسير البغوي) تحقيق محمد عبد الله النمر وصاحبيه . دار طيبة للنشر والتوزيع . الرياض 1409هـ . 40/8، والبيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر . أنوار التنزيل وأسرار التأويل . تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي . الطبعة الأولى . دار إحياء التراث العربي . بيروت، 189/5، والزمخشري: تفسير الكشاف 50/6، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن 262/30.

(60) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 171/1 . 172.

(61) السامرائي: فاضل . التعبير القرآني . دار ابن كثير . سوريا . دمشق . الطبعة الثانية 1437هـ . 2016م. ص54.

(62) ابن الزبير: ملاك التأويل 124/1 . 125.

(63) الجوهري: الصحاح 374/1 (مادة سرح).

(64) الفيومي: المصباح المنير 104 (مادة سرح).

(65) الزبيدي: تاج العروس 463/6 (مادة سرح).

(66) الأندلسي: أبو حيان . البحر المحيط 278/8.

(67) ابن منظور: لسان العرب 1985 (مادة سرح).

(68) الزمخشري: أساس البلاغة 448/1 (مادة سرح).

(69) الزبيدي: تاج العروس 464/6 . 468 (مادة سرح).

(70) ابن الزبير: ينظر ملاك التأويل 516/2 . 517.

(71) ابن الزبير: ملاك التأويل 517/2 . 518.

(72) الأصفهاني: الراغب . المفردات في غريب القرآن . الطبعة الثانية دار المعرفة . بيروت . لبنان 1420هـ . 1999م. ص 245، وينظر الفيروزابادي: القاموس المحيط 307/3، وابن منظور: لسان العرب 2073. (مادة: سلك).

(73) ابن فارس: أبو الحسين . معجم مقاييس اللغة . تحقيق عبد السلام هارون . الطبعة الثالثة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. 1400هـ . 1980م . 97/3.

(74) الآلوسي: روح المعاني 260/18.

(75) السامرائي: فاضل . برنامج لمسات بيانية . قناة الشارقة الفضائية.

(76) ابن الزبير: ملاك التأويل 2/ 685.

(77) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 2/ 601 . 602.

(78) ابن الزبير: ملاك التأويل 104/1.

(79) ينظر ابن الزبير: ملاك التأويل 439/1.

(80) الإسكافي: الخطيب . درة التنزيل 94 . 95.

(81) ابن جماعة: كشف المعاني 186 . 187.

(82) الأنصاري: فتح الرحمن 204.

(83) الأصفهاني: الراغب . المفردات في غريب القرآن 63.

(84) ابن منظور: لسان العرب 307 (مادة: بعث).

(85) ابن الزبير: ملاك التأويل 55/1.

(86) ابن الزبير: ملاك التأويل 55/1.

(87) ابن الزبير: ملاك التأويل 55/1.

(88) ابن الزبير: ملاك التأويل 55/1.

(89) ينظر القيسي: مكي بن أبي طالب . التبصرة في القراءات السبع . تحقيق محمد غوث الندوي . الدار السلفية . الهند . الطبعة الثانية 1402هـ . 1982م . 516.